AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

اتجاهات الأسواق العامة للقطن المصري

أ.د/ إبراهيم سليمان محمد عبده **د/ أسامه محمود عويضه**
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي أستاذ مساعد الاقتصاد الذراعي
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.

مقدمة :

للقطن المصري مكانة كبيرة في الاقتصاد القومي باعتباره ولفترة طويلة أهم المحاصيل النقدية وباعتباره أهم مكونات هيكل الصادرات المصرية الزراعية وباعتباره المادة الخام الرئيسية في قطاع الغزل والنسيج. حيث تبلغ جملة استثمارات قطاع الغزل والنسيج حوالي ٢٦ مليار جنيها وهى من الصناعات كثيفة العمالة Labour Intensive Industry ويعمل به نحو نصف مليون عامل بالإضافة إلي حوالي مليون عامل في الصناعات الأخرى المغذية والمكملة مثل الحليج و الصباغة والتجهير والملابس الجاهزة والتجارة. وبلغ عدد المنشات الصناعية التي تعمل في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حوالي ٢٢٢٨ منشأة، أنتجت ما قيمته حوالي ٨ مليار جنيه في موسم ١٩٩٦/٩٥ م بلغت قيمة صادراتها نحو ٣ مليار جنيه، أي بما يمثل حوالي ٤٠% من قيمة الناتج في نفس العام .

وتجدر الإشارة الى أن اصناف القطن المصري خاصة الأصناف فائقة الطول Extra-Long Staple Varieties مثل جيزة ٨٤ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٠ ، ٤٥ ، تتميز بعدد من الصفات النسجية والغزلية تجعلها تتفوق على الاصناف الأخرى المنافسة لها في السوق العالمي كالاقطان الامريكية، السودانية، الهندية، الباكستانية وذلك من حيث المتانة والنعومة ودرجة التجانس والتي يمكن من خلالها انتاج الخيوط فائقة النعومة والتي تتدرج من رقم ٦٠/ ١ حتى ١٢٠ / ١ والتي تدخل في انتاج المنسوجات الحريرية ليس هذا فحسب بل ان بذرة القطن تساهم في الأمن الغذائي المصري بإنتاج كسب القطن الذي يعتبر من الأعلاف المذكورة الغنية بالطاقة والبروتين وتمثل مكون هام في تغذية الماشية في مصر كما أن زيت الطعام المستخلص من بذرة القطن يصدر بأسعار مرتفعة وتستورد بدلا منه زيوت أرخص تناسب غالبية المستهلكين منخفضي الدخل.

هذا ولقد زادت المساحة المنزرعة بالقطن من ٧١٠ ألف فدان في موسم ٩٥ / ٩٦ إلى نحو ٩٤٥ ألف فدان في موسم ٩٦ / ١٩٩٧ أي بمعدل زيادة سنوى بلغ حوالي ٣٣ % خلال تلك المدة، ولقد أدى ذلك الى زيادة انتاج القطن الزهر من ٤.٨ مليون قنطار في موسم ٩٥ / ١٩٩٦ إلى نحو ٦.٧٢ مليون قنطار في موسم ٩٦ /١٩٩٧

أى بمعدل زيادة سنوي حوالي ٤٠% خلال نفس الفترة، كما زاد متوسط إنتاجية الفدان من القطن من ٦.٨٠ قنطار/فدان في موسم ٩٥ / ١٩٩٦ إلى نحو ٧.١١ قنطار/فدان في موسم ٩٦ / ١٩٩٧ وذلك بمعدل زيادة سنوي بحوالي ٤.٦% خلال نفس الفترة وعلى الرغم من تلك الزيادة الكبيرة نسبيا في إنتاج القطن المصري ٩٥ / ١٩٩٦ ، ٩٦ / ١٩٩٧ إلا أن كمية الصادرات القطنية قد انخفضت من ٣٨١ ألف قنطار في موسم ٩٥/ ١٩٩٦ إلى نحو ٣١١ ألف قنطار فى موسم ٩٦ / ١٩٩٧ وذك بمعدل تناقصت قدره ١.٤% بين الموسمين ، ومن الجدير بالذكر أن كمية الإستهلاك المحلي من القطن المصري قد تناقصت من ٤.١١ مليون قنطار في موسم ٩٥ / ١٩٩٦ إلى نحو ٢.٣ مليون قنطار في موسم ١٩٩٧/٩٦، أي بنحو ٤٤ % بين العامين مما يدل على أن هناك فائض مرحل من الموسم الأخير يزيد عن ٢.٥ مليون قنطار من القطن الزهر.

ولقد أشارت احدى الدراسات (٣) أن القطن يأتى فى مقدمة المحاصيل الزيتية فى مصر إذ ينتج منه ما يقدر بنحو ٥٥٠ ألف طن مترى يمثل حوالى ٧٠% من متوسط إنتاج المحاصيل الزيتية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠.

الدراسات السابقة:

تميزت فترة السبعينات بارتفاع حصيلة مصر من صادرات القطن فى سلة صادراتها من السلع الزراعية، كما أظهرت أن القطن الخام يمثل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية المصرية حيث بلغت نسبة صادراته حوالى ٧٢.٣ % من جملة الصادرات الزراعيه فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ انخفضت إلي ٦٠% في عام ١٩٨٧ (٤) ، واستمر انخفاض الأهمية النسبيه للقطن الخام فى صادرات مصر الزراعية في الثمانينات (٥) حيث بلغت صادرات القطن الخام المصري فى الثمانينات حوالي ٣٨ % من قيمة الصادرات الزراعية تمثل حوالي ٨ % من جملة قيمة الصادرات السلعية المصرية في عام ١٩٨٨ كما أن الإنتاج السنوي للقطن المصري لم يتعدى ٣ % من جمله الإنتاج العالمي ولكن ترجع أهميه القطن المصرى إلي مكانته في جميع الأسواق العالمية الراجعة إلى نوعيته وتتصل في امتياز صفاته وتفوقها علي الأقطان الأجنبية المنافسة. ووفقا لنتائج نفس الدراسة تراوح الإنتاج المصري من القطن الخام خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨٨) بين حد أدني حوالي ٧٥٤٥ ألف قنطار متر في عام ١٩٧٧ وحد أقصى بلغ ١٠٣٧١ ألف قنطار متري في عام ١٩٨٠ بينما زاد الاستهلاك المحلى من القطن المصري خلال نفس الفترة، حيث زاد استهلاك المغازل المحلية من القطن من حوالي ٤٢٦٠ ألف قنطار عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٥٦٣١ ألف قنطار عام ١٩٨٨ أي بمعدل حوالي ٣٢.٢% عما كان عليه في عام ١٩٧٤ ، وقابل ذلك انخفاضا في الصادرات من القطن المصري خلال نفس الفترة هذا بينما اتجهت اسعار باب المزرعة إلى الزيادة

خلال نفس الفترة وقد تراوحت هذه الأسعار بين حد أدنى حوالي ٢٣.٦٦ جنيه في عام ١٩٧٤، وحد اقصى حوالي ١٤٣.٥ جنيها في عام ١٩٨٨ بمتوسط سنوى حوالي ٦٣.٦ جنيه كما ارتفعت أسعار بيع القطن للمغازل المحلية في ج.م.ع خلال نفس الفترة يتضح أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٧.٩ جنيه للقنطار في عام ١٩٧٥ ، وحد أقصى حوالي ٩٦ جنيه للقنطار في عام ١٩٨٨ وبلغ المتوسط سنوى حوالي ٥٢.٢٩ جنيه للقنطار .

وكانت أهم المتغيرات المحلية والدولية المؤثرة على الكميات المصدرة من القطن المصري قبل تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي هي الكميات المستهلكة محليا والكميات المصدرة من الدول المنافسة حيث فسرت تلك المتغيرات حوالي ٨٢% من المتغيرات الحادثة في الكميات المصدرة من القطن خلال فترة الدراسة وأوصت الدراسة بأنه يجب الأخذ في الاعتبار مرونة الطلب في الأسواق المختلفة عند تخطيط التجارة الخارجية للقطن المصري وبذلك يمكن تنمية صادراته بتقليل الاعتماد على الأقطان طويلة التيلة في الاستهلاك المحلي، والاستفادة من الميزة النسبية له في الأسواق الخارجية مع زيادة إستيراد الأقطان قصيرة التيله التي تنخفض أسعارها نسبيا عن الأقطان طويلة التيلة.

وأكدت دراسة أحدث (٦) استمرار إنخفاض الصادرات القطنية المصرية خلال النصف الاول من التسعينات سواء في الكمية المصدرة أو عدد الاسواق المستوردة للقطن ويرجع ذلك إلى انخفاض غلة الفدان والمساحة المزروعة واتجاه عدة أسواق إلى استيراد الأقطان من الدول المنافسه مثك الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، وإسرائيل. وأشارت تلك الدراسة إلى أن معدل الفائض السنوي في كل من الإنتاج والاستهلاث والصادرات القطنية المصرية خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٢) بلغ حوالي ٥.٩٥ ، ٠.٢٦ ، ٨.٨١ ألف طن على الترتيب .

أوضحت دراسة أخري (٧) أن أسعار الأقطان الطويلة الممتازة تراوحت بين ٣٢٧ - ٥٠٠ جنيه للقنطار وما بين ٢٥٠- ٣٢٠ جنيه للقنطار بالنسبة للأقطان الطويلة الوسط وأشارت تقديرات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلى أن المساحة المزروعة وفقا لموسم ٩٤ / ١٩٩٥ قد بلغت أدنى مستوياتها نحو ٧٢١.٤ ألف فدان - بما يمثل ٨٢ % من إجمالي المساحة المستهدفة (٨٨٥ الف فدان) وذلك على الرغم من الزيادة المتتالية والحافزة لأسعار توريد القطن- وقد بلغت إنتاجية الفدان نحو ٧.١ قنطار متري (قطن شعر) مقابلا ٩.٤ قنطار متري للفدان في الموسم السابق (٩٣ / ١٩٩٤)، وبذلك بلغ إجمالي الإنتاج نحو ٥.١٢ مليون قنطار موسم ٩٤ / ١٩٩٥ مقابل ٨.٣١ مليون للموسم السابق وبانخفاض نسبته ٣٨ % بالمقارنة بمحصول ٩٣ / ١٩٩٤.

ولقد تعرضت صادرات القطن المصري للعديد من المشاكل والمعوقات فقد بينت دراسة (٨) أنه نتيجة التدخل الحكومي وفى النشاط الزراعي وخاصة التسعيرة الجبرية ومع ارتفاع تكاليف الإنتاج وتحمل مزارعي القطن المصري لخسائر وضرائب ضمنية لفترة طويلة أدى كل ذلك إلى تقلص المساحات المنزرعة بالفطن وبالتالى الفائض القابل للتصدير بصورة تدريجية ، مما افسح المجال أمام دولا أخري مثل الهند والصين والسودان ان تحتل جزء كبير من السوق العالمى للقطن على حساب سوق القطن المصري .

وأدى إلغاء الاتفاقية الدولية للمنسوجات وإدراج التجارة الخارجية للمنسوجات تحت مظلة التجارة العالمية منذ بداية يناير ١٩٩٥ إلى انتقال تجارة المنسوجات إلى اثار سلبية والتي من أهمها أن الاتفاقيات السابقة كانت تتيح لمصر كدولة نامية منتجة ومصنعة للأقطان في التصدير إلى الدول المتقدمة في شكل فرص حصص تتم من خلا اتفاقات ثنائية بين مصر والدول المستوردة بينما أصبح على مصر أن تواجه صادراتها منافسة شديدة في الأسواق الكبرى ومما يتوقع معه حدوث آثار سلبية وإيجابية للتجارة الخارجية للمنتجات القطنية النسيجية علاوة على أن التغيرات السلبية المحلية التي تواجه صناعة الغزل والنسيج في مصر في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تراجع مكانتها في الأسواق العالمية على الرغم من تمتعها بسمعة حسنة في السنوات السابقة (٧).

وأدى انخفاض الأسعار الزراعية لمحصول القطن من حوالي ٥٤٤ جنيه في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣٦٠ جنيه فبي عام ١٩٩٨ مع الزيادة السنوية والمستمرة في التكاليف الإنتاجية إلى انخفاض هامش ربح المزارع من ثم انخفاض المساحة المزروعة من المحصول ، حيث انخفضت المساحة المزروعة من حوالي ١٢٤٤.٥ ألف فدان عام ١٩٨٠ إلى نحو ٨٥٩.٢٦ ألف فدان في عام ١٩٩٧ ، ولقد ارتفعت تكاليف الفدان لمحصول القطن من حوالي ٢٣٨.٥٨ جنيه عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٦٢٦.١ جنيه في ١٩٩٨ أي بزيادة حوالي ٥٨١.٤% (٩).

وعلى الرغم من الأهمية التصديرية للقطن فقد شهدت الفترة الأخيرة انخفاض في ميزته النسبية وذلك بسبب ضعف قدرته التنافسية في السوق العالمي الذي انعكس على حجم صادراته حيث انخفضت قيمة الصادرات من ٧٩١.٠٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤ إلى نحو ٥٣٧.٧٧ مليون جنيا عام ١٩٩٨ ، وذلك نتيجة عدم توافر المواصفات القياسية للجودة والارتفاع النسبي في السعر التصديري مقارنة بأسعار التصدير فى الدول الأخرى المنافسة مع بداية تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في مجال إنتاج وتسويق محصول القطن ومع عودة بورصة الأقطان بالإسكندرية بضاعة حاضرة لممارسة نشاطها التسويقي للقطن المصري بدأ الاهتمام بمواصفات الجودة للقطن المعروض للتصدير ، ليعود بذلك القطن المصري إلى مكانته المتقدمة

في السوق العالمي كذلك أشارت نفس الدراسة إلى أن مشكلة تلوث القطن المصري تعتبر من أهم المشاكل التسويقية له محليا ودوليا (١٠).

مشكلة الدراسة: شهد القطاع الزراعي خلال العقود الثلاث الماضية العديد من السياسات والبرامج الإصلاحية ، الأمر الذي ترتب علية ظهور تراكيب محصولية جديدة ترمى في المقام الأول إلى خدمة المصلحة الخاصة بالزراع وذلك دون النظر إلى المصالح القومية للبلاد مما أثر على تكاليف إنتاج وإهدار القطن الخام ، وأدى إلى تدهور المساحة والإنتاجية الفدانية لمحصول القطن. وزاد الأمور تعقيدا عدم استقرار السوق المحلى في الاستهلاك القطني مما ترتب علية خلل في كمية وسعر صادرات القطن الخام خاصة لما تمثله من أهمية من اجمالى الصادرات القطنية ولذا كانت دراسة اتجاهات الأسواق العالمية للقطن المصرى من أهم المشاكل التى تهدف الدراسة الحالية الى تناولها.

تهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات الآداء لأسواق تصدير القطن الخام وذلك في فترة ما قبل تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي (١٩٨٠ / ١٩٨٦) وفترة ما بعد التحرر الاقتصادي (١٩٨٧ / ٢٠٠٣) لأن تحرير أسواق القطاع الزراعي والخصخصة بدأت في القطاع الزراعي مبكرا عن باقي قطاعات الاقتصاد المصري لتقييم أثر الإصلاح الاقتصادي وتحرير السوق على التطور المتاح للتصدير من الإنتاج المحلي وكذلك تطور متوسط سعر التصدير وتحليل مدي توافر ميزة نسبية لمصر وقدرتها التنافسية على تصدير القطن وذلك من خلال أهمية وتركيب حجم الصادرات المصرية من القطن في جملة الصادرات العالمية ومنسوب سعر تصديرة من مصر إلى أسعار أهم الدول المصدرة له وكذك تقدير معامل الميزة النسبية الظاهري وتحليل الأسواق أهم الدول المستوردة للمنتجات المصرية من حيث اتجاهات نموها واستقرار الكميات وأسعار التصدير إليها لتقييم مدي تحقيق مصر لقدرة تنافسية فيها من حيث الأسعار والكميات .

البيانات:

استخدمت الدراسات ببانات السلاسل الزمنية للتجارة الخارجية لتحليل الميزان التجاري والمصري من نشرات التجارة الخارجية التي يصدرها بصورة منتظمة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية لنشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة باستهلاك الأغذية بتحليل العرض المحلي وأهمية الفائض للتصدير واعتمدت في التحليل السلعي لآداء أسواق الصادرات على السجلات غير المنشورة لبيانات مركز تنمية الصادرات التابع لوزارة التجارة الخارجية . والتي تعتبر مصدرا هاماً لبيانات الصادرات المصرية على مستوى الأسواق الخارجية التفصيلية ، بالاضافة لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (١١،١٢،١٣،١٤،١٥).

طرق التحليل:

يعتبر مقياس معامل الميزة النسبية الظاهري Advantage RCA Revealed Comparative أحد المؤشرات للقدرة على التصدير(١٦) وكلما زاد هذا المعامل دل على قدرة أكبر لمصر على تصدير هذه السلعة ويصلح كقياس نسبي لمقارنة أسواق أو سلع أو بين دول أو عبر سنوات معينة ويقدر هذا المعامل بإستخدام المعادلة رقم (١).

معادلة (١):

(RCA) معامل الميزة النسبية الظاهري = ((قيمة صادرات السلعة س من الدولة د) / (جملة قيمة الصادرات العالمية للسلعة س)) / ((قيمة الصادرات الكلية للدولة د) / (جملة قيمة الصادرات العالمية الكلية)× ١٠٠

وقدرت الدراسة معامل عدم الأستقرار الصافي لكل من الكمية والسعر لأهم أسواق الصادرات للسلع موضوع الدراسة. بإعتبار إستقرار الصادرات مؤشرا هاما لنجاح سياسات التجارة الخارجية أن نمو الصادرات بمعدلات قوية ومستمرة لفترة طويلة سواء للكمية المصدرة أو لمستوى الأسعار التى تم بها التصدير هى معايير كفاءة هامة للتجارة الخارجية (١٧) ويتم قياسة باستخدام المعادلات (٢) ، (٣) ، (٤).

معادلة (٢) :

معامل عدم الأستقرار = $\Sigma(z_i-u\hat{}_z)/(n-1)$ =

معادلة (٣):

حيث $u\hat{}_{z^{(x_{t+1})}} / (x_t) - R - z_i$ = المتوسط المقدر للمتغير z

معادلة (٤):

R = معدل النمو السنوي في (الكمية المصدرة أو سعر التصدير)= $(b/u\hat{})$

وقدر معدل النمو كمتوسط سنوي للتغير في كميات أو أسعار الصادرات الزراعية السلعية ، بإستخدام نموذج الأتجاه الزمني العام في معادلة (٥)

معادلة (٥):

$Y = a + bx$

حيث X هي متغير الزمن بالسنوات ، Y = القيمة المقدرة سنويا للمتغير موضوع الدراسة ، ab = المعالم المقدرة للدالة ومنها يحسب معدل النمو السنوي r - معدلة ٣ - علما أنه إذا لم تثبت المعنوية الأحصائية لمعامل الأنحدار المقدر أعتبر معدل التغير يؤول إلى الصفر.

معادلة (٦):

r = b/ (Y متوسط)

ويقيس منسوب الأسعار للصادرات - معادلة رقم (٧) - القدرة التنافسية لمصر في سوق معين فكلما أنخفضت نسبة سعر التصدير المصري سلعة ما لسوق معين عن متوسط الأسعار المنافسة كان لمصر فرصة تنافسية أفضل.

معادلة (٧):

السعر النسبي لصادرات السلعة س لسوق ق = (سعر صادرات مصر من السلعة س للسوق ق) / (متوسط سعر الأسواق التصديرية المنافسة) × ١٠٠

وقدر معامل استقرار السوق للتعبير عن مدي انتظام سنوات التصدير خلال فترة زمنية محددة كما توضحة المعادلة (٨) ، وحده الأقصى ١٠٠% لو تم التصدير في كل السنين.

معادلة (٨):

معامل استقرار السوق = (عدد سنوات التصدير ÷ مجموع عدد سنوات الفترة) × ١٠٠

تقدير معامل الميزة النسبية الظاهري:

قدرت الدراسة معامل الميزة النسبية الظاهري بإستخدام المعادلة رقم (١) لأهم خمس سلع تصديرية زراعية. وبينت أن أعلى ميزة نسبية لمصر في تصدير السلع الزراعية تحقق من صادرات البطاطس حيث بلغ متوسط هذا المعامل حوالي ٣٥.٥ ، يليه معامل الميزة النسبي الظاهري للقطن والذي بلغ ٢٠.٥ يليه البصل الطازج ثم البرتقال الطازج وأخيرا الأرز المبيض وقدر الجدول رقم (١) ، وهكذا يتبين أن البطاطس تتمع بميزة نسبية عالية ، يليها القطن المصري الخام ، و هذا يعكس تراجع القدرة التنافسية للقطن المصري .

جدول (١) تقدير معامل الميزة النسبية والظاهري لأهم خمس سلع زراعية تصديرية في مصر كمتوسط (١٩٩٧ – ٢٠٠٣).

البيان	معامل الميزة النسبية الظاهري
صادرات البطاطس	٣٥.٥٦
صادرات القطن	٢٠.٥
صادرات البصل	١٦.٥
صادرات البرتقال	١٥.٣
صادرات الأرز	١٤.٩

المصدر: قواعد بيانات الزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة FAO أعداد مختلفة ٢٠٠٥.

أهم الدول المصدرة للقطن بالإشارة إلى مصر في عام ٢٠٠٣:

يوضح جدول (٢) أن إجمالي صادرات العالم من القطن الشعر بلغت حوالي ٧مليون طن في عام ٢٠٠٣ ، تحتل أمريكا الأهمية النسبية الأولى في تلك الصادرات حيث تمثل صادراتها حوالي ٣٩.٥٥ % من جملة صادرات العالم يليها صادرات أوزباكستان حيث تمثل صادراتها حوالي ١١.٤١% من صادرات القطن العالمية . وتحتل بريطانيا المرتبة الثالثه بين الدول المصدرة للقطن حيث تقدر صادراتها حوالي ٨.٨٥% من الصادرات العالمية للقطن ثم تأتى سويسرا فى المركز الرابع حيث تقدر صادراتها ٨.٧ % ثم هولندا حيث تقدر صادراتها بحوالى ٧.٩٢% ثم استراليا والتى تقدر صادراتها بحوالى ٦.٧٧% ، ثم البرتغال تقدر بنسبة ٥.٩٣ % ثم اليونان والتى تقدر صادراتها بحوالى ٤.١٤% وتحتل مصر المرتبه التاسعة بين الدول المصدره للقطن حيث تقدر صادراتها بحوالى ٢.٩ %.

وبالنسبة لمنسوب السعر لصادرات الدول من القطن كما يوضحه الجدول فيلاحظ أن أوزباكستان أقل الدول سعرا بنسبة حوالي ٧٥.٩% من المتوسط العالمي للسعر تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة حوالي ١٠٦.٢% وذلك من المتوسط العالمي للسعر في عام ٢٠٠٣ ، ثم دولة استراليا بنسبة حوالي ١٠٩.٢% ، ثم اليونان بنسبة ١١١.٣% ثم سويسرا بنسبة حوالي ١٢٨.٤% وذلك من المتوسط العالمي للسعر في عام ٢٠٠٣ ثم مصر بنسبة حوالى ١٥٦.٧% بريطانيا بنسبه حوالى ٢٣٨.٢ % ، هولندا بنسبة حوالى ٢٤٥.٤ % اما أعلى الدول سعرا فهى البرتغال بنسبة حوالى ٢٦٢.٤% من المتوسط العالمى للسعر.

جدول (٢) أهم دول العالم المصدرة للقطن الشعر في عام ٢٠٠٣

الدولة	الكمية المصدرة بالألف طن	%	السعر بالدولار	منسوب السعر %
أمريكا	٢.٦٨٧.٥٦٥	٣٩.٥٥	١٢٥٩	١٠٦.٢
أوزباكستان	٧٧٥.٠٠٠	١١.٤١	٩٠٠	٧٥.٩
بريطانيا	٦٠١.٠٠٠	٨.٨٥	٢٨٢٥	٢٣٨.٢
سويسرا	٥٩١.٠٠٠	٨.٧	١٥٢٣	١٢٨.٤
هولندا	٥٣٨.٠٠٠	٧.٩٢	٢٩١١	٢٤٥.٤
أستراليا	٤٥٩.٦٦٥	٦.٧٧	١٢٩٥	١٠٩.٢
البرتغال	٤٠٣.٠٠٠	٥.٩٣	٣١١٢	٢٦٢.٤
اليونان	٢٨١.٤٧٧	٤.١٤	١٣٢٠	١١١.٣
مصر	١٩٦.٨٢٢	٢.٩	١٨٥٩	١٥٦.٧
بقية دول العالم	٢٦١.٠٩٥	٣.٨٣		
إجمالي العالم	٦.٧٩٤.٦١٨	١٠٠		١٠٠

المصدر: منظمة الأمم المتحدة – منظمة الأغذية والزراعة:
نتائج قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، ملفات بيانات التجارة الخارجية الزراعية ٢٠٠٥.

الإنتاج والإستهلاك وكمية الصادرات وسعر التصدير من القطن الخام في السوق المصري:

يشل هذا الجزء تحليل الاتجاه الزمني العام لتقدير متوسط معدلات النمو في تلك الفتره للمتغيرات موضوع الدراسة وهى (الانتاج) الاستهلاك. كمية واسعار الصادرات . وتم تقسيم الفترة الزمنية
إلى فترتين من أولهما هي الفترة (٨١/٨٠- ٨٦ / ٨٧) باعتبارها تمثل فترة ما قبل تطبيق سياسات الإصلاح والتحرر الإقتصادي. والثانية الفترة من (١٩٨٨/٨٦ – ٢٠٠٣) وتمثل الفترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي وتبين أن إتجاه تلك المتغيرات للأنخفاض بصفة عامة خلال الفترة من (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) وتبين من جدول (١) بالملحق ثبوت المعنوية الإحصائية لأنخفاض كل من الإنتاج المحلي وكمية الصادرات وأسعار التصدير وبلغ معدل التغير السنوي حوالي (٣.٣٥% - ١٠.١٣% - ٨.٤%) علي الترتيب بينما لم يثبت المعنوية الإحصائية لأنخفاض الإستهلاك المحلي لنفس الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) وبلغ معدل التغير السنوي حوالي ٠.٠٨٧% فقط.
كما وضح إتجاه متغيرات الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى وكمية الصادرات أيضا للإنخفاض خلال الفترة (٨٠-١٩٨٦) اي قبل تطبيق سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادي بينما اسعار التصدير أخذت اتجاها متزايدا خلال تلك الفترة وفى حين ثبتت المعنوية الإحصائية لتناقص الإنتاج المحلى وبلغ معدل التغير السنوي حوالي ٤.٧% فإنه لم تثبت المعنوية الاحصائية لانخفاض كل من الاستهلاك المحلى وكمية الصادرات وكذلك زيادة اسعار التصدير كما يوضحة جدول (٣) وقدر معدل التغير السنوي بحوالي ٠.٧٧% ، ٣.٠٠٦% ، ٣.٩٦% لكل من الاستهلاك المحلى وكمية الصادرات واسعار الصادرات على الترتيب خلال الفترة (٨٠ – ١٩٨٦) اما فترة ما بعد تطبيق سياسات التحرر والاصلاح الاقتصادي (٨٧ – ٢٠٠٣) تبين ايضا اتجاه كل المتغيرات المدروسة للإنخفاض بالرغم من عدم ثبوت المعنوية الاحصائية لكل من الانتاج والإستهلاك المحلي وكمية الصادرات وقدر معدل المحلى وكمية الصادرات وقدر معدل التغير السنوي بحوالي (١.١٤٥% ، ١.٠٣٨% - ٣.٠٥%) على الترتيب . بينما تأكدت المعنوية الاحصائية لانخفاض أسعار التصدير خلال نفس الفترة (٨٧ – ٢٠٠٣) وبلغ معدل التغير السنوي لأسعار التصدير حوالي (٠.١٩%).

وبصفة عامه تبين أن اتجاه متغيرات الانتاج المحلى وأسعار وكمية الصادرات للإنخفاض بعد تطبيق سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادي في حين ثبت متوسط كمية الا ستهلاك وبلغ معدل تناقص الانتاج حوالى ١% وكمية الصادرات حوالى ٢.٦% سنويا وأسعار الصادرات حوالى ١.٥% سنويا.

جدول (٣) تقديرات دالة الإتجاه الزمني العام للإنتاج والإستهلاك والصادرات وأسعار الصادرات للقطن الشعر في الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٣ كمية بالألف طن متري والسعر بالجنيه للطن.

المتغير	الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٦	الفترة ١٩٨٧ – ٢٠٠٣	% معدل التغير السنوي
متوسط الإنتاج بالألف طن	١٤٠٤	١١٣١	-٠.٩
متوسط الإستهلاك بالألف طن	٨٧١	٨٨٧	٠.١
متوسط الصادرات بالألف طن	١٧٣	٧٥	-٢.٦
متوسط سعر التصدير بالألف دولار	٤٤٠٦	١٩٣٦	-٢.٥

المصدر: جمعت من جدول رقم (١) بالملحق.

أسواق الصادرات المصرية للقطن الخام:

يتبين من جدول رقم (٤) أن دول الاتحاد الأوروبى يمثل أهم أسواق التكتلات لصادرات القطن المصري ، حيث بلغ المتوسط السنوي للكمية المصدرة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) حوالي ١٨٢٧.٤ طن يمثل حوالي ١٨.٧% من كمية الصادرات المصرية الكلية من القطن خلال تلك الفترة ، وتعتبر ألمانيا أهم سوق داخل دول هذه المجموعة ، حيث تمثل وارداتها من القطن المصري حوالي ٥ % من إجمالي كمية صادرات مصر للمجموعة ثم فرنسا واليونان والبرتغال وتمثل وارداتها حوالي (٤% ، ٢.٦% ، ٢.٤%) على الترتيب من جملة صادرات مصر من القطن للسوق الأوروبية .

أي أن هذه الدول الأربع (ألمانيا ، فرنسا ، اليونان ، البرتغال) تمثل وارداتها من القطن المصري حوالي ١٤% من إجمالي صادرات الأ قطان الخام المصرية جدول (٤) وكان هناك استقرار في كل من أسواق ايطاليا ، ألمانيا ، واليونان وأهم الأسواق استقرارا لصادرات مصر للسوق الأوروبية هي سوق إيطاليا وألمانيا واليونان وأسبانيا وبرغم أهمية سوق فرنسا فإنه سوق غير مستقر، يلي دول الاتحاد الأوروبي في الأهمية النسبية لصادرات مصر من القطن الخام مجموعة دول النافتا

حيث تمثل كمية صادراتها حوالي ١٠.٣% من إجمالي الصادرات المصرية أي حوالي ٧٣٢٥ طن خلال الفترة (٩٠ – ٢٠٠٣) .

ولا يوجد استقرار في اسواق تلك المجموعة حيث بلغ معامل الاستقرار السوقي لهذه المجموعة ٤٠% خلال نفس الفنرة . وأخيرا تأتى مجموعة الدول العربية ، حيث لا تتجاوز الأهمية النسبية لواردات الدول العربية من القطن المصري حوالي ٠.٥% من إجمالي صادرات القطن الخام المصري ، وتركزت الصادرات المصرية من القطن الخام في دولتان فقط هما تونس والأردن ، ولا يوجد هناك أي استقرار للسوق حيث بلغ معامل الاستقرار السوقي لكل منهما ١٠% خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣).

المنسوب السعري وإستقرار أسعار التصدير:

إذا كانت أسواق الإتحاد الأوريي هي الأهم في الصادرات المصرية من القطن وأكثرها استقرارا في انتظام التصدير المعنوي لدولها سنويا فمن الأهمية بمكان تحليل مدى تحقيق مصر لميزات نسبية في التصدير إليها من حيث المنسوب السعري مقارنه بمتوسط التصدير المصرى، وكذلك مدى استقرار أسعار التصدير.

جدول (٤): مؤشرات الأداء لأسواق الصادرات المصرية من القطن الخام وفقا للمجموعات الأقتصادية في الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٣):

المجموعة الاقتصادية	المتوسط السنوي للكمية المصدرة بالألف طن	% لكمية الصادرات	المتوسط السنوي لقيمة الصادرات بالألف جنية	% لقيمة الصادرات	متوسط السعر السنوي للتصدير (بالجنية)	% منسوب سعر التصدير	% معامل استقرار السوق
الدول العربية	٤٩,١	٠,٥٠	٣١٣,٣	٠,٤٨	٦٣٨٠,٨٥٥	٩٦	١٠
الاتحاد الأوروبي	١٨٢٧,٤	١٨,٧٠	١٧١٦٧	٢٦,٣٧	٩٣٩٤,٢٢١	١٤١	١٠٠
دول النفتا	٥٧١,٢	٥,٨٤	٤١٢٦	٦,٣٤	٧٢٢٣,٣٨٩	١٠٨	٤٠
الجملة	٢٤٤٧,٧	٢٥,٠٥	٢١٦٠٦,٣	٣٣,١٨	٨٨٢٧,١٨٥	١٣٢	٨٤
باقي دول العالم	٧٣٢٤,٩٦	٧٤,٩٥	٤٣٥٠٣,٦	٦٦,٨٢	٥٩٣٩,٠٩٠	٨٩	١٠٠
الجملة	٩٧٧٢,٦٦	١٠٠	٦٥١٠٩,٩	١٠٠,٠٠	٦٦٦٢,٤٥٤	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية :- مركز تنمية الصادرات ، سجلات غيرمنشورة لقاهرة ، ٢٠٠٥ .

جدول (٥): مؤشرات الأداء لأسواق الصادرات المصرية من القطن لدول الاتحاد الأوروبي في الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٣)

الدولة	المتوسط السنوي للكمية بالطن	% كمية الصادرات	المتوسط السنوي لقيمة الصادرات	% لقيمة الصادرات	متوسط سعر التصدير بالجنية	% منسوب سعر التصدير	% معدل التغير السنوي في الكمية	% معدل التغير السنوي في السعر	% معامل أستقرار السوق	% معامل عدم استقرار الكمية	% معامل عدم استقرار السعر
ايطاليا	١٤٢	٧,٧٧	١٨٧١,٦	١٠,٩	١٣١٨٠,٣	١٤٠,٣٠	١٨,٥٠	٢,٣٧	١٠٠	٨٦	٩٦
ألمانيا	٥٣١,٣	٢٩,٠٧	٣٨٩٠	٢٢,٦٦	٧٣٢١,٧	٧٨	١,٣٩	١٤,٢٥	٩٠	٩٩	٢٦
اليونان	٢٩٢,٦	١٦,٠١	٣٧٩١,٢	٢٢,٠٨	١٢٩٥٧	١٣٨	٨,٨٠	١٠,٣٠	٩٠	٩٥	٣٧
أسبانيا	٧١	٣,٨٩	٤٦٥,٥	٢,٧١	٦٥٥٦,٣	٦٩,٨٠	٢,٦٠	٦,٦٠	٩٠	٩٩	٥٥
البرتغال	٢٧٠,٦	١٤,٨١	١٩٠٣	١١,٠٩	٧٠٣٢,٥	٧٤,٩٠	٣٤,٥٠	٢,٨٠	٨٠	٨٠	٩٧
فرنسا	٤٣٩,٧	٢٤,٠٦	٤٦٣٢,١	٢٦,٩٨	١٠٥٣٤,٧	١١٢,١٠	٣٤,٩٠	٢,٩٠	٧٠	٤٢	٨٨
بريطانيا	٧٠,٠٣	٣,٨٣	٤٩٩,٣	٢,٩١	٧١٢٩,٨	٧٥,٩٠	٧,٩٠	١٠,٦٠	٧٠	٩٥	٧٦
فنلندا	٧,٧	٠,٤٢	٨٥,٣	٠,٥	١١٠٧٨	١١٨			٣٠		
بلجيكا	٢,٥	٠,١٤	٢٩	٠,١٧	١١٦٠٠	١٢٣,٥٠			٢٠		
المجموع	١٨٢٧,٤	١٠٠	١٧١٦٧	١٠٠	٩٣٩٤,٢	١٤١	٩,٧	١,٥	٨٤	٩٩	٩٩

المصدر : وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية : مركز تنمية الصادرات ، سجلات غير منشورة ، القاهرة ، ٢٠٠٥

ويتضح من الجدول (٥) أنه في المتوسط يحقق الإتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي متوسط منسوب سعرى يزيد عن ٤٠% عن متوسط سعر التصدير للقطن المصري في السوق العالمي وهي زيادة تفوق، أسواق أي تكتل اقتصادي آخر ومجموعة الدول العربية وهناك اتجاهات للتوسع في صادرات مصر من القطن للإتحاد الأوروبي حيث بلغ متوسط نمو كمية الصادرات أكثر من ٩.٥ % سنويا خلال السنة من ١٩٩٠ / ٢٠٠٣ والسوق الألماني ليس فقط أهم الأسواق في حجم صادرات القطن المصري للإتحاد الأوروبي بل وأكثرها استقرارا في السعر بينما السوق الفرنسي التالى في الأهمية من حيث حجم الصادرات المصرية من القطن الخام فإنها تتميز بعدم استقرار السعر وكذلك سوق البرتقال وربما كان السوق اليوناني يتميز باستقرار نسبي في السعر بين دول الإتحاد الأوروبي.

وبصفة عامة هناك درجات استقرار في الكمية المصدرة أعلى من درجة استقرار السعر لدول الإتحاد الأوروبي و هذا يدل على أن مصر تواجه احتكار مشتري في تصدير القطن المصري للإتحاد الأوروبي عدا ألمانيا واليونان.

ملخص الدراسة:

للقطن المصري مكانة كبيرة في الاقتصاد القومي، باعتباره ولفترة طويلة أهم المحاصيل النقدية، وبإعتباره أهم مكونات هيكل الصادرات المصرية الزراعية وباعتباره المادة الخام الرئيسية في قطاع الغزل، والنسيج حيث تبلغ جملة استثمارات قطاع الغزل والنسيج حوالي ٢٦ مليار جنيه وهى من الصناعات كثيفة العمالة حيث يعمل به نحو نصف مليون عامل بالإضافة إلى حوالي مليون عامل في

الصناعات الأخرى المغذية والمكملة مثل الحليج والصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة والتجارة . ولقد شهد القطاع الزراعي خلال العقود الثلاث الماضية العديد من السياسات والبرامج الإصلاحية الأمر الذي ترتب علية ظهور تراكيب محصوليه جديدة ترمى في المقام الأول إلى خدمة المصلحة الخاصة بالزراع وذلك دون النظر إلى المصالح القومية للبلاد مما أثر على تكاليف إنتاج وإهدار القطن الخام وأدى إلى تدهور المساحة والإنتاجية الفدانيه لمحصول القطن. وزاد الأمور تعقيدا عدم استقرار السوق المحلى في الاستهلاك القطني مما ترتب علية خلل في كمية وسعر صادرات القطن الخام خاصة لما تمثله من أهمية من إجمالى الصادرات القطنية. وعلى الرغم من الأهمية التصديرية للقطن فقد شهدت الفترة الأخيرة إنخفاض في ميزته النسبية وذلك بسبب ضعف قدرته التنافسية في السوق العالمي الذي انعكس على حجم صادراته وذلك نتيجة عدم توافر المواصفات القياسية للجودة والارتفاع النسبي في السعر التصديري مقارنة بأسعار التصدير في الدول الأخري المنافسة مع بداية تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في مجال إنتاج وتسويق محصول القطن ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤثرات الآداء لأسواق تصدير القطن الخام وذلك فترة ما قبل تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي (١٩٨٧ / ٢٠٠٣) وفترة ما بعد التحرر الاقتصادي (١٩٨٧ / ٢٠٠٣) لتقييم أثر الاصلاح الاقتصادي وتحرير السوق على التطور المتاح للتصدير من الانتاج المحلي وكذلك تطور متوسط سد التصدير وتحليل مدي توافر ميزة نسبية لمصر وقدرتها التنافسية على تصدير القطن وذلك من خلال أهمية وتركيب حجم الصادرات المصرية من القطن في جملة الصادرات العالمية ومنسوب سعر تصديرة من مصر إلى أسعار أهم الدول المصدرة له وكذلك تقدير معامل الميزة النسبية الظاهري ، وتحليل الأسواق أهم الدول المستوردة للمنتجات المصرية من حيث اتجاهات نموها واستقرار الكميات وأسعار التصدير إليها لتقييم مدي تحقيق مصر لقدرة تنافسية فيها من حيث الأسعار والكميات. ولقد استخدمت الدراسات بيانات السلاسل الزمنية للتجارة الخارجية واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية لنشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبيانات مركز تنمية الصادرات التابع لوزارة التجارة الخارجية. بالإضافة لبيانات منظمة الأغذية والزراعة.

وأظهرت نتائج الدراسة والخاصة بمعامل الميزة النسبية الظاهري أن أعلى ميزة نسبية لمصر في تصدير السلع الزراعية تحقق من صادرات البطاطس حيث بلغ متوسط هذا المقامل حوالي ٣٥.٥ يليه معامل الميزة النسبي الظاهري للقطن والذي بلغ ٢٠.٥ يليه البصل الطازج ، ثم البرتقال الطازج و أخيرا الأرز المبيض وهكذا يتبين أن البطاطس تتمتع بميزة نسبية عالية يليها القطن المصري الخام ، وهذا يعكس تراجع القدرة التنافسية للقطن المصري. وبالنسبة لأهم الدول المصدرة للقطن

بالاشارة إلى مصر في عام ٢٠٠٣ فقد بلغ إجمالي صادرات العالم من القطن الشعر بلغت حوالي ٧ مليون طن في عام ٢٠٠٣ تحتل أمريكا الأهمية النسبية الأولى في تلك الصادرات حيث تمثل صادراتها حوالي ٣٩.٥٥ % من جملة صادرات العالم يليها صادرات أوزباكستان حيث تمثل صادراتها حوالي ١١.٤١% من صادرات القطن العالمية. وتحتل مصر المرتبه التاسعة بين الدول المصدرة للقطن حيث تقدر صادراتها بحوالى ٢.٩% وبالنسبة لمنسوب السعر لصادرات الدول من القطن كما يوضحه الجدول فيلاحظ أن أوزباكستان أقل الدول سعرا بنسبة حوالي ٧٥.٩% من المتوسط العالمي للسعر تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة حوالي ١٠٦.٢% وذلك من المتوسط العالمي للسعر في عام ٢٠٠٣ ثم دولة استراليا بنسبة حوالي ١٠٩.٢% ثم اليونان بنسبة ١١١.٣% ثم سويسرا بنسبة حوالي ١٢٨.٤% وذلك من المتوسط العالمي للسعر في عام ٢٠٠٣ ء ثم مصر بنسبه حوالي ١٥٦.٧% ، بريطانيا بنسبة حوالي ٢٣٨.٢% ، هولندا بنسبة حوالي ٢٤٥.٢% أما أعلي الدول سعرا فهى البرتغال بنسبه حوالى ٢٦٢.٤% من المتوسط العالمى للسعر.

كما توضح النتائج أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أهم أسواق التكتلات الاقتصادية لصادرات القطن المصري وتعتبر ألمانيا أهم سوق داخل دول هذه المجموعة حيث تمثل وارداتها من القطن المصري حوالي ٥% من إجمالي كمية صادرات مصر للمجموعة ثم فرنسا واليونان والبرتغال وتمثل وارداتها حوالي (٤% ، ٢.٦% ، ٢.٤%) على الترتيب من جملة صادرات مصر من القطن للسوق الأوروبية ، وكان هناك استقرار في كل من أسواق ايطليا ، ألمانيا ، واليونان وأهم الأسواق استقرارا لصادرات مصر للسوق الأوروبية هي سوق ايطاليا وألمانيا واليونان وأسبانيا وبرغم أهمية سوق فرنسا فإنه سوق غير مستقر، يلي دول الاتحاد الأ وروبي في الأهمية النسبية لصادرات مصر من المعلن الخام مجموعة دول النافتا حيث تمثل كمية صادراتها حوالي ١٠.٣% من إجمالي الصادرات المصرية ولا يوجد استقرار في أسواق تلك المجموعة حيث بلغ معامل الاستقرار السوقي لهذه المجموعة ٤٠% خلال نفس الفترة. وأخيرا تأتى مجموعة الدول العربية حيث لا تتجاوز الأهمية النسبية لواردات الدول العربية من القطن المصري حوالي ٠.٥% من إجمالي صادرات القطن الخام المصري.

المراجع:

(١) صندوق دعم صناعة المنسوجات، الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية، والنشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

(2) Alcotexa, The Egyptian Cotton Gazette, Various Issues.

(٣) أيمن سعيد محمد على: دراسه اقتصادية لإنتاج واستهلاك زيتت الطعام فى ج.م.ع ، رساله ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كليه الزراعة - جامعه الزقازيق ٢٠٠٤.
(٤) كوثر مصطفى شغراب (دكتور): تعظيم حصيلة الصادرات من أهم السلع الزراعية المصرية، مصر المعاصرة ، السنة الثانية والسبعون ، العدد ٣٨٣ القاهرة ١٩٨١.
(٥) صلاح على صالح فضل الله (دكتور): دراسه تحليليه للطلب الداخلى والخارجى على القطن المصري وأهم المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة عليها ، المؤتمر الأول للأقتصاديين الزراعيين ، المجلة المصرية للأقتصاد الزراعي ، المجلد الأول ، العدد الأول ، القاهرة – مارس ١٩٩١.
(٦) عزت عوض على زغلول (دكتور): الأسواق العالمية للقطن المصري في ظل التحرر الاقتصادى ، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ، المجلد التاسع ، العدد الخامس ، ١٩٩٤ .
(٧) عادل محمد مصطفى ، عزة إبراهيم عمارة (دكاترة): الصادرات المصرية من المنتجات القطنية النسيجية في ضوء الأتفاقات الدولية للمنسوجات، المجلة المصرية للأقتصاد الزراعي، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٩٥.
(٨) حسني حبيب السيد متولى (دكتور) : أهم الاثار الحالية والمتوقعه للسياسات الزراعية الإصلاحية المصرية على محصول القطن المصرى. المؤتمر الثاني للإقتصاديين الزراعين ، القاهرة ٢٣ ، ٢٤ ، سبتمبر ، ١٩٩٢.
(٩) السيد محمد ابو زيد ، على إبراهيم حسن (دكاترة): دراسه تحليلية للعوامل المؤثرة فى التكاليف الإنتاجية لمحصول القطن في مصر. كلية الزراعة بسوهاج - جامعه جنوب الوادى - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ١٩٩٩.
(١٠) نفيسة أحمد الهواري: إدراك الزراع للتوصيات الإرشادية المتعلقة بجودة القطن ومشاكل تسويقه بحوث المؤتمر العلمي السنوي – التنمية الزراعية المتواصلة – قسم الأقتصاد الزراعي – كلية الزراعة بالفيوم جامعة القاهرة، ٢٨ – ٣٠ مارس ٢٠٠١.
(١١) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة : قواعد البيانات، الزراعة: الموازين التجارية السلعية.
(١٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" النشرة الشهرية للتجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية: سنوات مالية: يونيو – يوليو " ، أعداد مختلفة للفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ ، مدينة نصر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

(١٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالإحصاء ، نشرة مقدار الإستهلاك من السلع الزراعية " أعداد مختلفة للفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ ، مدينة نصر ، القاهرة ، مصر.
(١٤) وزارة الأقتصاد والتجارة الخارجية: مركز تنمية الصادرات ، سجلات غير منشورة ، القاهرة ٢٠٠٠.
(١٥) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية: التقرير الشامل ، الخرطوم السودان ، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٨٣.
(١٦) منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة ، ملفات بيانات التجارة الخارجية الزراعية أعداد مختلفة
(17) Bautistik, R.M., and A. Valdez., " The Bias Against Agriculture: Trade and Macroeconomic Policies in Developing Countries". ICS press.

جدول (١) تقديرات دالة الإنتاج الزمني العام للإنتاج والإستهلاك والصادرات للقطن الشعر في الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٣.

الفترة الزمنية	البيان	تقديرات معالم دالة الإتجاه الزمني العام	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي %	ف للدالة	معنوية معدل النمو
٨٠-١٩٨٦	الإنتاج	ص = ١٦٠١.٤ – ٦٥.٨ س هـ (٢٣.٨) (٣.٥٣)	١٤٠٤	٤.٧	١٢.٥	معنوي
	الإستهلاك	ص= ٨٩١ – ٦.٧٥ س هـ (٤٦.٠٠٣) (١.٢٥)	٧٨٠.٧٥	٠.٧٨	١.٥٧	غير معنوي
	كمية الصادرات	ص = ١٨٤.٧٠٣ – ٥.٣٠٥ س هـ (١١.٥) (١.١٣٩)	١٧.. ٤٢٨	٣.٠٦	١.٣٤	غير معنوي
	قيمة الصادرات	ص = ٤٣٠٦.٩٢ + ٢٤٨٥.١٤ س هـ (٩.٥٨) (١.٥٥)	٤٤٠٦	٥٦.٤	٠.٢٤	غير معنوي
٨٧-	الإنتاج	ص = -٩٣.٩٩ +	١١٣٠.٦	١٩.٣	٢٢.٧	معنوي

٢٠٠٣		٢١٨.٦١ س هـ (١٩.٤) (٤.٧)	٨			
	الإستهلاك	ص= -٦٥.٥٤٤ + ١٩٣.٩٥٤ س هـ (١٩.٦) (٠.١٧)	٨٨٦.٩٧	٢١.٩	١٦.٦٧	معنوي
	كميـــــة الصادرات	ص = ٣٤٢٠.٠٤ + ٤٥٧١.٣ س هـ (٩.٠٦) (٥.٠٥)	٧٥	٦.١	٢٥.٥	معنوي
	قيمـــــة الصادرات	ص= ١٨٦٢.١٣ + ٨١٧.٢٥ س هـ (١٠.٤١) (٥.٢٤)	١٩٣٦	٤٢.٢	٠.٠٢٢	غيـــــر معنوي

(١) الكمية بالألف طن، (٢) سعر الصادرات بالألف دولار، (٣) معدل التغير السنوي = (ب/ ص - * ١٠٠)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الفترة الزمنية (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) لجميع المتغيرات الداخلة في النماذج المقدرة من جدول (٢) بالملحق.

جدول (٢) تطور الإنتاج والإستهلاك والتجارة الخارجية للقطن الخام في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (١٩٨٠ – ١٩٩٨).

السنوات	الإنتاج المحلى(١)	الإستهلاك المحلى(١)	كمية الصادرات(١)	قيمة الصادرات(٢)
١٩٨٠	١٦٦٩,٥٠٠	٨٩٧,٧٥	٠,١٦٤,٠٦	٤٢٣,٤١٣
١٩٨١	١٥٧٥,٠٠٠	٨٩٧,٧٥	٠,١٧٧,٥٦	٤٥٧,٠٩١
١٩٨٢	١٤٤٩,٠٠٠	٨٥٠,٥٠	٢٠٠,١٠	٤٠٨,٧٢٤
١٩٨٣	١٢٦٠,٠٠	٨٩٧,٧٥	٢٠٨,٨	٤٤١,٢٣٩
١٩٨٤	١٢٤٤,٢٥٠	٨٣٤,٧٥	١٧٤,٣	٤٨٥,٩٤٩
١٩٨٥	١٣٧٠,٢٥٠	٨٣٤,٧٥	١٤٣,٨	٤٢٧,٢٤٧
١٩٨٦	١٢٦٠,٠٠٠	٨٨٢,٠٠	١٤٥,٦	٤٤٠,٧٦٢
١٩٨٧	١١٠٢,٥٠٠	٨٣٤,٧٥	١٢٩,٩	٣٨٨,٨٧٢
١٩٨٨	٩٧٦٥,٥٠٠	٨١٩,٠٠	٠,٠٧٩,٩	٢٨٧,٠٣٩
١٩٨٩	٩١٣,٥٠٠	٩٦٠,٧٥	٠,٠٥٨,٤	٢٧٤,٥٠٢
١٩٩٠	٩١٣,٥٠٠	٩٧٦,٥٠	٠٣٩,٤	١٨٦,٠٩٢
١٩٩١	٩١٣.٥٠٠	١٠٧١,٠٠	٠,١٢,٩	٦٠,٦٨٧
١٩٩٢	١١١٨,٦٥٠	١٠٢٣,٧٥	٠,٠١٥,٥	٥٢,٦٨٧
١٩٩٣	١٣٠٧,٢٥٠	٩٢٩,٢٥	٠,٠١٨,٣	٤٣,٥٨٦
١٩٩٤	٧٨٧,٥٠٠	٩٩٢,٢٥	٠,١١٣,١	٢٣٢,٩٠٠
١٩٩٥	٧٥٦,٠٠٠	٦٣٠,٠٠	٠,٠٦٧,٤	١٥٢,٢١٦
١٩٩٦	١٠٧١,٠٠٠	٧٨٧,٥٠	٠,٠٢٣,٢	٩١,٨٣٠
١٩٩٧	١٠٧١,٠٠٠	٩٤٥,٠٠	٠,٠٤١,٧	١١٠,٢٢٣
١٩٩٨	٧٢٤,٥٠	٧٨٧,٥٠	٠,٠٦٦,٢	١٥٨,١٧٣
١٩٩٩	٣٩١٩,٩	٨١٦,٠٨٦	١١١,٥٣٥	٢٣٨,١٦٠
٢٠٠٠	٣٥١٦,٧	٦٧٢,٩٠٥	٠,٠٦٣,٢٢٢	١٣٢,٢٧٢
٢٠٠١	٥٢٨٤,٢	٧٤٠,٧٥٦	٠,٠٨١,٦٠٩	١٨٦,٠٠٣
٢٠٠٢	٤٨٣٦,٢	١٤٩٠,٢٣٤	١٦١,١٢٠	٣٢٩,٦٩٨
٢٠٠٣	٢٦٣٧,٤	٢١٨٦,٠٠٧	١٩٦,٨٢٢	٣٦٥,٨٦٥

(١) بالألف طن -(٢)بالألف دولار.

المصدر :- البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٨٠-٢٠٠٣ .

Trends of International Markets for Egyptian cotton

By

Prof. Ibrahim Soliman & Dr. Usama Ewaida

Chairman Associate Professor

Department of Agricultural Economics

Faculty of Agricultural Zagazig University

Zagazig Egypt

Cotton has been considered as the main cash crop for the Egyptian farmer the main exported agricultural crop and the main supplier of the textile industry in Egypt which has employed with the supporting industries more than one million workers and invested 26 billion Egyptian points as well as has exported about 40% of its output 0" the other hand the cotton seed provides cotton seed cake and meal as the major feed ingredient to the domestic livestock production as a byproduct of the edible oil extraction The later is currently exported at high price to import much more quantities of cheaper oil to fulfill significantly the gap of edible oil between domestic production and consumption in Egypt.

Even though such main crop has faced difficulties after the economic liberalization policies of the Egyptian market . Rapid increase in costs of production associated with shrinkage in the cotton acreage faced low farm price and retardation in the price and quantities exported.

Therefore the study analyzed the trends of the international markets of the Egyptian cotton using some major indicators over the period (1990 ·200) These indicators include the 'Apparent Comparative Advantage Rate '(ACR) of cotton versus other major exported agricultural crops. The structure of the Egyptian cotton export markets, with special upon the "NAFTA, European

Union and Arab league countries 'versus the rest of the world. The average rate of growth in quantities and prices were also estimates, the rate of stability of the markets as well as the stability in the export quantities and prices were also estimated and compared among and within the major market areas.

Results showed that although cotton is the major exportable crop, it is fare preceded by potato in terms of the comparative advantage .The share of the three concerned economic groups .i.e., NAFT A, EU and Arab countries is not more than one fourth of the annual average total exported quantities over the period (1990-2003) While the share of Arab countries and NAFTA were 0.5% and 5.8% their trends were unstable . The share of EU was 1807 % with regular annual export (market stability rate was 100%» Therefore, the majority of the demand for the Egyptian cotton export market is still out of the Western Europe, American and Arab countries. Whereas the price of the Egyptian cotton in the EU market is 41 % higher than its international market price it is 8 % higher in the NAFT A market and 11 % less in the rest of the world market Accordingly the EU market, followed by American market, provides a very high comparative advantage for the Egyptian cotton if the export promotion program succeeds in expanding the quantities to such regions. Germany, France, Greece3 and Portugal are the major markets of the Egyptian cotton within EU. Although the three is an apparent high growth rate in the exported quantities to those countries there are full instability in both the export quantities and prices to ED markets over the period (1990-2003)"s